دور التعليم الفني في توفير متطلبات سوق العمل بمصر

دكتور/ حلمي سلامة محمود قنديل(*)

مقدمـــــة:

تمثل مخرجات التعليم رأس المال البشري والمهاري لنهضة الأمة، ونقصد بالتعليم هنا التعليم الجيد الذي يسفر عنه قوة بشرية قادرة على الابتكار والتجديد وتلبية حاجات التنمية. ويمثل خريجو التعليم الفني بصفة خاصة الكم الأكبر من القوة العاملة في قطاعات الإنتاج المختلفة، سواء كانت صناعية، أم زراعية، خدمية أو إدارية.

ولقد كانت مصر منذ عقود طويلة مصدراً للعمالة المدربة في المنطقة، أمّا الآن فيعتقد الباحث أن مصر تواجه مشكلة حقيقية تجاه تحقيق متطلبات سوق العمل من العمالة الفنية الماهرة، سواء لسد احتياجات سوق العمل المحلي أو الخارجي. وإذا كان هذا الوضع يمثل حقيقة فعلية فهذا يعني أن مردودة السلبي يشكل خسارة اقتصادية في أكثر من جانب؛ إذ أن تراجع التعليم الفني عن تحقيق هدفه في توفير العامل الفني لسوق العمل المحلي، يعني ذلك عدم توافر مناخ جاذب للاستثمار، والمزيد من البطالة في ذات الوقت، كما أن تراجعه عن توفير احتياجات سوق العمل الخارجي، يعني تراجع في تحويلات المصريين العاملين بالخارج، فضلاً عن تفاقم في مشكلة البطالة، والمزيد من نسب الفقر في مصر.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية التعليم الفني ذاته ودوره الكبير في توفير العمالة

(*) مدرس الاقتصاد بمعهد الجزيرة العالي ـ للحاسب الآلي ونظم المعلومات الإدارية.

الفنية الماهرة، التي تعتبر شرطاً ضرورياً في إتاحة مناخ جاذب للاستثمار وتحقيق التنمية. كما تزداد أهمية هذا البحث في هذه الفترة بصفة خاصة، ونحن في أعقاب ثورة ٢٥ يناير والتي من أهم شعاراتها الحق في العيش حياة كريمة، حيث النظرة الواقعية التي تربط المصلحة المشتركة بين مطالب الشعب، والدولة تؤكد أن الدولة لا تستطيع تلبية حق المواطنين في العيش حياة كريمة إلا من خلال تمكينهم من **عمل حقيقي منتج**، وهو مالا تستطيع الدولة توفيره ـ في ذات الوقت ـ إلا بعد مراجعة في سياستها التعليمية، وخاصة الموجهة للتعليم الفني الذي يمثل خريجوه النسبة العظمى داخل قوة العمل، والتي تعتمد عليها جميع قطاعات التنمية، إذ كلما واكب التعليم التطورات العلمية والتكنولوجية، زادت درجة الاستفادة من هذه الموارد البشرية المتاحة، وارتفعت بالتالي درجة مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هدف البحث:

يسعى هذا البحث إلى:

١- تحليل واقع التعليم الفني بمصر.

٢- التعرف على مدى مساهمة التعليم الفني في توفير متطلبات سوق العمل.

٣- تقييم بعض الجهود المبذولة في تطوير التعليم الفني بمصر، مع طرح إطار مقترح لتطوير هذا التعليم.

حدود البحث:

تتناول الدراسة التعليم الفني المتوسط نظام الثلاث سنوات، والخمس سنوات (الصناعي ــ الزراعي ــ التجاري)، مع عرض تطوراته من «٦٠/١٩٦١- ١٠/٢٠١١»، مع **التركيز** على عام ٢٠١٠/٢٠١١ لاستعراض آخر مشهد في تشخيص واقع هذا النوع من التعليم.

منهج البحث:

تعتمد الدراسة على منهجين رئيسيين:

- المنهج التحليلي والوصفي في دراسة وتحليل واقع التعليم الفني بمصر وعرض بعض تحدياته.
- المنهج الاستباطي لاستخلاص بعض انعكاسات هذا التعليم على سوق العمل، وفي عرض بعض الاستنتاجات.

خطة البحث:

وفقاً لمتطلبات البحث ومنهجيته يقع في مبحث تمهيدي وثلاثة مباحث رئيسة على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم التعليم الفني وأهدافه.

المبحث الثاني: واقع التعليم الفني بمصر وانعكاسه على سوق العمل.

المبحث الثالث: تقييم بعض الجهود المبذولة في تطوير التعليم الفني مع إطار مقترح.

مبحث تمهيدي

١- التعليم في القرآن والسنة

نظراً لأهمية العلم في بناء الأمم كانت أول آية نزلت على الرسول ﷺ تدعوه للعلم والتسلح به، حيث قال تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾[العلق:١-٥]. فأول سورة جاءت في القرآن الكريم تدعو للتزود بالعلم لأنه مفتاح الدين والدنيا، ولقد أكد ذلك الرسول ﷺ بأن الدنيا لا قيمة لها إلا بالعلم، حيث قال ﷺ: «الدنيا ملعونة، ملعون من فيها إلّا: ذكر الله وما والاه، أو عالماً، أو متعلماً»(٨).

ولقد كان لهذا التوجه أثره البعيد المدى على الدولة الإسلامية، فتقدمت في مختلف ميادين العلم والمعرفة، وحققت ازدهاراً حضارياً عظيماً في مختلف الأنشطة، استفادت به الإنسانية جمعاء، وظل العالم بأسره مديناً لهذه الحضارة الإسلامية حتى الآن.

أمّا عن مكانة العمل الفني والمهني في الإسلام: فإنّ الرسول ﷺ كان حريصاً على تأكيد قيمة هذا العمل الفني والمهني في نفوس أتباعه، حيث قال ﷺ: «ما أكل أحدٌ طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وأن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده»(٨). كما جعل الإسلام الرسل قدوة ومثل في الاشتغال بجميع الحرف والمهن؛ حيث كان نوح عليه السلام رائداً في صناعة السفن، قال تعالى: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْۚ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ﴾[هود:٣٧]. وكان ذو القرنين على علم ومعرفة بصناعة السدود، قال تعالى: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيۡرٞ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجۡعَلۡ بَيۡنَكُمۡ

(٨) الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في هوان الدنيا على (٢٣٢٢)، ورواه الطبراني في الأوسط (٤٠٧٢).

(٨) البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الجل وعمله بيده، (١٩٦٦).

وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾[الكهف:٩٥]. وكذلك كان نبي الله إبراهيم وابنه إسماعيل يتقنان صناعة البناء، حيث قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[البقرة:١٢٧]. كما حث الإسلام على العمل في الزراعة فقال ﷺ: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»(٨)، كذلك كانت التجارة عمل النبي ﷺ، وكان يُعيب عليه المشركون هذا العمل، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾[الفرقان:٧].

هكذا يتضح أن الأمة الإسلامية لم تتقدم في سابق عهدها إلّا بامتثال الصحابة واتباعهم بما جاء بالقرآن والسنة، والاهتمام بالعلم والتعليم، والعمل في كافة مجالات الحياة، دون خلل أو تقصير.

٢- تطور نظام التعليم في مصر(خلفية تاريخية)

اهتمت مصر بالتعليم منذ أقدم العصور،حيث وُجدت المدارس الابتدائية في عصر **الفراعنة**، وكانت هذه المدارس مفتوحة أمام التلاميذ من سن ٤-١٠ سنوات لتعلم القراءة والحساب. غير أن فرصة التعليم لم تكن متاحة لجميع المصريين، إذ كان التعليم انتقائيا؛ يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضع الاجتماعي والسياسي، وأصبح هذا الطابع النخبوي أكثر تقييدا نحو المواطنين أثناء حكم الرومانيين لمصر(٨).

وازدهر التعليم في مصر في العصر **الإسلامي**، عندما كانت المساجد تقوم بدور المدرسة، وتوج هذا الاتجاه بإنشاء الجامع الأزهر، فكانت بداية نهضة علمية وثقافية في

(٨) أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب إحياء الموات، (٣٠٧٤).
(٨) معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٠.

مصر، وسرعان ما أدت هذه الحركة التعليمية الإسلامية المستنيرة إلى حفز همم المؤسسات الدينية **المسيحية** في مصر على المشاركة في هذا المجال التعليمي(٨).

٣- تطور نظرة الاقتصاديين للتعليم

كانت النظرة للتعليم قديما مجرد خدمة تقدم للأفراد، دون انتظار عائد من ورائها. ومن ثم كانت بمثابة استهلاك Consumption لا عائد كبير منه. وعندما لوحظ فروقاً جوهرية بين المتعلم والأمي، وخاصة العامل المتعلم ونظيره الأمي في مجالات عديدة، كالقدرة الإنتاجية، وسرعة مواكبة التطور في أساليب الإنتاج، وحسن التعامل مع الزملاء...الخ. هنا بدأت النظرة إلى الإنفاق على التعليم تتغير تدريجياً، وشاع مفهوم رأس المال البشري Human Capital بين الاقتصاديين المهتمين بالتعليم. وزاد الاعتقاد بأن التعليم يُصقل مهارات وقدرات الإنسان، ويُكسبه العديد من الصفات التي تفيده في حاضره ومستقبله(٨). ولقد تغيرت نظرة الاقتصاديين للتعليم عبر **مرحلتين**:

المرحلة الأولى (مرحلة **التقرير**):

وفيها لاحظ المتخصصون في الاقتصاد فروقاً جوهرية عامة بين المتعلمين، وغير المتعلمين في جوانب السلوك والإنتاج وغير ذلك من الجوانب الأخرى، مما دفعهم لتقديم أثاراً إيجابية للتعليم على البشر. وشاع في هذه المرحلة أسماء آدم سميث، وريكاردو، والفريد مارشال ...، وغيرهم.

(٨) فايز مراد مينا، التعليم العالي في مصر (أوراق مصرية ٢٠٢٠)، منتدى العالم الثالث، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٧، ٢٠.

(٨) زينب توفيق السيد عليوة، جودة التعليم العالي والتنمية الاقتصادية ، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء، القاهرة، العدد ٤٨٧، ٢٠٠٧، ص ٢٤١.

المرحلة الثانية (مرحلة **القياس**):

وفيها اعتمد الباحثون على معطيات المرحلة السابقة، وحاولوا قياس بعض آثار التعليم على الدخل الفردي والقومي. وشاعت في هذه المرحلة أسماء بارزة،مثل تيودور شولتز st. shultz، وادوارد دينسون E.Dension واستخدمت أساليب متعددة في هذه المرحلة، مثل تحليل التكلفة والعائد Cost Benefit Analysis للمقارنة بين تكلفة التعليم والمكاسب المادية المتوقعة منه في المستقبل، وذلك على مستوى الفرد أو مراحل التعليم وأنواعها المختلفة. ومن هذه الأساليب أيضاً أسلوب البواقي(*) الذي يستند إلى مفهوم دالة الإنتاج Production function، لتحديد مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي لدولة ما(٨).

(*) يقصد بأسلوب البواقي أو العامل الباقي في النمو الاقتصادي: «تأثير التقدم التكنولوجي الذي يحدث في الأساس نتيجة التحسن الذي يطرأ على نوعية العمل». أو «هو الفروق في الإنتاجية التي ترجع إلى فروق في مستوى تعليم الأيدي العاملة».

(٨) المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، اقتصاديات التعليم، الكويت، ٢٠١٢، ص ١٥-١٨.

المبحث الأول
مفهوم التعليم الفني وأهدافه

أولاً: مفهوم التعليم الفني

قبل أن نتناول بعض تعريفات التعليم الفني ننوه بأن البعض يخلط بين التعليم الفني والتعليم التقني. حيث يقصد بالتعليم التقني: ذلك النوع من التعليم النظامي العالي، الذي تكون فيه مدة الدراسة لا تقل عن سنتين دراسيتين بعد الثانوية العامة، ودون مستوى الشهادة الجامعية. ويهدف هذا النوع من التعليم إلى إعداد أطر تقنية تقع عليها مسئولية التشغيل والإنتاج والصيانة في قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة ويكون خريجوه حلقة الوصل بين المخططين والاختصاصيين من خريجي الجامعات من جهة وبين العمال المهرة من جهة أخرى، ولديهم القدرة على ترجمة الخطط الإنتاجية والعمل على تنفيذها(٨).

أمّا التعليم الفني: فهو ذلك النوع من التعليم الذي يتجه نحو إكساب من يلتحقون به مهنة معينة، ويُعد مرحلة منتهية لأغلب الملتحقين به، عدا من يتفوقون ولديهم القدرة على مواصلة التعليم في مرحلة تعليمية أعلى(٨).

(٨) يراجع:
- علي خليل إبراهيم التميمي، دور قطاع التشغيل والمجتمع المدني في دعم مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، دورة مخططي التشغيل، منظمة العمل العربية، دبي، من ٦-٢٠٠٩/١٢/٧، ص ٥.
- مكتب التربية العربي لدول الخليج، دراسة واقع التعليم العالي والمتوسط الفني والمهني بالدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت، ١٩٩٨، ص ٢٠.

(٨) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٤٢.

كما يُعرّف على أنه: ذلك التعليم الذي يهدف إلى إعداد **فئة الفنيين** في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات، وتنمية الملكات الفنية للدارسين. ومدة الدراسة بمدارسه ثلاث سنوات بعد المرحلة الإعدادية، كما أن هناك مدارس فنية مدة الدراسة بها خمس سنوات بعد المرحلة الإعدادية. وتهدف إلى إعداد فئة **الفني الأول**، والمدرب في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات(٨).

كذلك يُعرّف التعليم الفني: بأنه التعليم الذي يكون الغرض منه تخريج **عمّال مهرة** للعمل في مجالات الحياة الإنتاجية، الزراعية والتجارية والصناعية، ويُهيئ القلة منهم للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا الفنية بشروط خاصة(٨).

ومن التعريفات السابقة يمكن استخلاص بعض العناصر المحددة لمفهوم التعليم الفني على النحو التالي:

١ – أنه إحدى مراحل التعليم النظامي.

٢ –أن التعليم الفني يُعد فئة الفنيين والعمال المهرة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة.

٣ –أنه يكسب الفرد الخبرة العملية.

٤ –أنه يُمد قطاعات الإنتاج والخدمات والمؤسسات العامة والخاصة بحاجاتها من القوى البشرية. ومن ثم فإنه يجب أن يوفر عمالة تتناسب مع كل تقدم تكنولوجي، لتلبية احتياجات سوق العمل.

(٨) عبد الغني عبود، وآخرون، التربية المقارنة– منهج وتطبيق، دار الفكر العربي، ١٩٩٧، ص ٨٤٣.
(٨) شبل بدران، التعليم وتحديث المجتمع، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٠٧.

بعد استعراض بعض تعريفات التعليم الفني، واستخلاص العوامل المحددة له، يمكن للباحث أن يُعرف **التعليم الفني**: بأنه التعليم الذي يستهدف تزويد الطلاب بالقدر المناسب من الدراسات العملية ذات الصلة بالتطورات التكنولوجية، والتي من شأنها الوصول بهم إلى مستوى فئتي **الفنيين** (خريجو الثانوية ٥ سنوات) **والعمال المهرة** (خريجو الثانوية ٣ سنوات) لتلبية احتياجات سوق العمل في المجالات المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة...الخ.

ثانيا: موقع التعليم الفني داخل قوة العمل

من الضروري أن نتعرف على تصنيف خريجي التعليم الفني داخل قوة العمل، وذلك لمقارنة مدى مطابقة هذا التصنيف(المسمى) للقدرات الفعلية لمخرجات هذا التعليم أم لا. وبصفة عامة تُصنف العمالة داخل قوة العمل وفقا للمستوى التعليمي والتدريبي على النحو التالي[٨]:

١- عامل غير ماهر:

وهو الفرد الذي يقوم بأعمال لا تحتاج إلى تدريب دقيق أو أي مستوى من المهارة، ولا يحتاج أي مستوى من التعليم.

٢- عامل متوسط المهارة (الحرفي):

(٨) يراجع في هذا الشأن:

- رئاسة الجمهورية، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الثانية والثلاثون، القاهرة، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص١١٤.

- مكتب التربية العربي بدول الخليج، دراسة واقع التعليم العالي والمتوسط الفني ...، مرجع سابق، ص٢٠.

هو الفرد الذي يعتمد في الأساس على التدريب لإتقان عمل معين. وهم من الأفراد الذين تخلفوا عن إتمام المراحل الأولى من التعليم، وقامت مراكز التكوين المهني بإعدادهم للقيام ببعض الأعمال الحرفية.

٣-عامل ماهر أو فني:

وهو الفرد الذي تلقى قدراً كافيا من التعليم والتدريب لممارسة مهنة أو حرفة في مجال محدد. ويكون من خريجي التعليم الثانوي الفني نظام الثلاث سنوات ويُطلق عليه (عامل ماهر)، أو نظام الخمس سنوات ويُطلق عليه(فني أول). **وهذه الفئة من المرحلة التعليمية هي محل الدراسة التي يتناولها هذا البحث.**

٤ – التقني:

هو الذي يُعد للعمل في وظائف تحتاج إلى معلومات عن التكنولوجيا والمواد العلمية المتعلقة بها، ويقع في مستوى وسط بين العامل الماهر والاختصاصيين (الهندسي والمهني).ويقوم بأعمال تتسم بالتفكير وإيجاد الحلول. وهم الأفراد من خريجي التعليم فوق المتوسط (سنتين أو أكثر بعد الثانوية العامة) ودون مستوى الشهادة الجامعية.

٣- الاختصاصيين (الهندسي والمهني):

هو الفرد الذي يُعد للعمل في وظائف تتطلب تلقي دراسة المواد العلمية المناسبة بالجامعات والمعاهد العليا. ويتميز بأن إعداده يكفل له قيامه بالتطوير المنتظر والمطلوب من مستواه.

٤- بحّاثة:

وهم الأفراد الذين يُعهد إليهم مهمة البحث والتطوير والابتكار المستمر في جميع المجالات. وهم فئة الأفراد في مرحلة الماجستير و الدكتوراه وما بعدها. والجدول التالي رقم (١) يُلخص هذه الأصناف المختلفة.

جدول رقم (١)

تصنيف هيكل العمالة

وفقًا للمستوى التعليمي والتدريبي

م	النظام التعليمي والتدريبي	المرحلة التعليمية والسنوات الدراسية	نوع العمالة التي تخرجها
١	بدون تعليم أو تدريب (تعليم ذاتي)	غير متعلم (أمي)	عامل غير ماهر (محدود المهارة)
٢	تكوين (توجيه) مهني	المتسربين من مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي (يقرأ ويكتب)	عامل متوسط المهارة
٣	التعليم الفني	المدارس الثانوية الفنية نظام ٣، ٥ سنوات (تعليم متوسط)	عامل ماهر (فني) + فني أول
٤	التعليم التقني	سنتين أو أكثر بعد الثانوية العامة (فوق المتوسط)	عامل تقني
٥	التعليم الجامعي	خريجو الجامعات	اختصاصيين (هندسي ومهني)

٦	التعلم فوق الجامعي	الماجستير والدكتوراه وما بعدها	بحّاثة

المصدر: من إعداد الباحث.

ثالثا: أهداف التعليم الفني

يتضح من النقطة السابقة أن التعليم الفني لا يختلف عن التعليم العام إلّا في أنه يُهيئ الفرد ويُعدّه للقيام بدوره كاملاً في المجتمع بتغليب الناحية العملية عن الناحية النظرية، عن طريق تعلمه حرفة صناعية أو زراعية أو تجارية على أساس علمي. ومن ثم فإن التعليم الفني بصفة عامة يستهدف الارتقاء بالإعداد العام للطلاب، وتزويدهم بالقدر المناسب من الدراسات التي من شأنها الوصول بهم إلى مستوى فئتي الفنيين والعمالة الماهرة في المجالات المختلفة. حيث يتم تخريج مستوى الفنيين من الثانوي نظام الخمس سنوات، والعمالة الماهرة من الثانوي نظام الثلاث سنوات.

ومن بين الأهداف التي يسعى التعليم الفني لتحقيقها(٨):

١- تنمية طاقات الفرد الكامنة وإعداده للمشاركة الفعلية في تحقيق أهداف التنمية.

٢- إقامة المجتمع المنتج الذي يحقق التنمية الشاملة.

(٨) يراجع:
- رئاسة الجمهورية، سلسلة المجالس القومية المتخصصة، التعليم الفني ودوره في إعداد القوى العاملة، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٩-٢٩.
- دسوقي عبد الجليل، زينات طبالة، وآخرون، المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر «دراسة ميدانية»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٢٢)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يوليو ٢٠١٠، ص ٤، ٥.

٣- إنماء اتجاهات الطلاب نحو العمل التخصصي والمساهمة في الارتقاء به.

٤- إعداد خريجين قادرين على ممارسة المهن التي أعدوا لها. والتكيف مع التطورات العلمية والتكنولوجية التي تؤدي دائما إلى خلق مهن جديدة وأساليب عمل جديدة.

المبحث الثاني
واقع التعليم الفني بمصر وانعكاسه على سوق العمل

يستعرض هذا المبحث تحليل واقع التعليم الفني في مصر وانعكاسه على سوق العمل، وذلك من خلال ثلاث نقاط رئيسية: الأولى توضح تطور وضع التعليم الفني في مصر خلال الفترة من «٦٠/١٩٦١-١٠/٢٠١١»، أمّا الثانية فتركز على تحليل واقع التعليم الفني في عام ١٠/٢٠١١.

ثم تأتي الثالثة فتبين انعكاس أداء التعليم الفني على سوق العمل.

أولاً: تطور وضع التعليم الفني في مصر

١- تطور عدد الملتحقين بالتعليم الفني خلال الفترة (٦٠/١٠-١٩٦١/٢٠١١)

بدأ التعليم الفني يلقى اهتماماً من جانب الدولة في مرحلة ما بعد ثورة ١٩٥٢. وذلك نتيجة لاهتمام الدولة بإقامة المشروعات الاقتصادية بهدف رفع معيشة المجتمع، فكانت الحاجة إلى إعداد القوى البشرية الماهرة والمدربة التي تحتاجها المجالات الزراعية، والصناعية، والخدمية.

ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن هناك عدة عوامل مختلفة أثّرت في معدل التحاق الطلاب بالتعليم الفني، منها مجموع الطالب، وكذلك مدى إتاحة التعليم للطالب من فرصة عمل بعد التخرج، هذا بخلاف إلى أن بعض الطلاب قد يضطرون أحيانا إلى

الالتحاق بالتعليم الفني لكونه أقل نفقة من الثانوي العام، فضلا على أنه يمكن الالتحاق من خلاله بالجامعة.

كما يؤثر في هذا الجانب أيضا الظروف السياسية والاقتصادية السائدة بالدولة، وجهود الدولة في النهوض بالتعليم. هذا بخلاف قيام بعض الطلاب ـ وخاصة من الطبقات الفقيرة ـ بمقارنة النفقة والجهد المبذول في الحصول على الشهادة الجامعية بالعائد المتوقع منها. وهو الأمر الذي تضطر معه بعض الطبقات الفقيرة من توجيه أبنائهم للالتحاق بالتعليم الفني، لفقدانهم الأمل في حصول أبنائهم على وظيفة بعد مشقة الحصول على الشهادة الجامعية.

ونتيجة لهذه العوامل المتعددة، والظروف المختلفة التي مرت بها مصر خلال الفترة من الستينات حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تغيرت نسبة الالتحاق بالتعليم الفني كما يوضحها الجدول التالي رقم (٢).

جدول رقم (٢)

متوسط التوزيع النسبي للمقيدين بالتعليم الثانوي عام / فني

خلال الفترة «٦٠/٦١-١٠/٢٠١١»

بيـــــــــــــــــــان	٪ الثانوي العام في المتوسط	٪ الثانوي الفني في المتوسط	إجمالي النسبة
«٦٠/٦١-٦٩/١٩٧٠» الستينات	٦٣	٣٧	١٠٠
«٧٠/٧١-٧٩/١٩٨٠» السبعينات	٤٩,٨	٥٠,٢	١٠٠
«٨٠/٨١-٨٩/١٩٩٠»	٤١,٣	٥٨,٧	١٠٠

الثمانينات			
«٢٠٠٠/٩٩-٩٢/٩١» التسعينات	**٣٣,٤**	**٦٦,٦**	**١٠٠**
«٢٠١١/١٠-٢٠٠١/٢٠٠٠» العقد الأول من عام ٢٠٠٠	**٣٧**	**٦٣**	**١٠٠**

المصدر: الجدول رقم (٧/م)، (٨/م)، (٩/م)، (١٠/م)، (١١/م)، بالملحق.

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من حوالي **٣٧ كمتوسط** من إجمالي المقيدين بالتعليم الثانوي في فترة **الستينات**، إلى حوالي **٥٠، ٥٩** في المتوسط خلال فترة السبعينات والثمانينات على التوالي، وذلك متأثرة بسياسة الانفتاح الاقتصادي، وفرص العمل المتاحة بدول الخليج، وتضاؤل نظرة الشباب للتعليم الثانوي العام، حيث كان ينظر للمهنة والحرفة بأنها هي التي تحقق العائد المادي الأعلى والأسرع، ومتأثرة أيضا بإقامة بعض المشروعات الاقتصادية الواسعة، خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، فضلاً عن تعهد الدولة بتعيين الخريجين خلال هذه الفترة.

أمّا ارتفاع هذه النسبة لتبلغ **حوالي٦٥** في المتوسط خلال الفترة (٩٢/٩١-٢٠١١/١٠) فيرجع ذلك بصفة رئيسية إلى شيوع ظاهرة البطالة بين الخريجين بصفة عامة (عالي ومتوسط)، نتيجة لإعلان الدولة صراحة بعدم التزامها بتشغيل الخريجين منذ بداية التسعينات، مما أدى تفضيل الكثير من الطلاب قصر مدة الدراسة(الاكتفاء بالتعليم المتوسط)، عن الاستمرار في مواصلة الدراسة بالجامعة التي تنتهي أخيراً بالبطالة.

٢- تحليل واقع التعليم الفني في عام ٢٠١٠/٢٠١١.

أ- بلغ عدد الملتحقين بالتعليم الفني بمصر في ٢٠١٠/٢٠١١ حوالي ١,٦ مليون طالب يمثلون ٦٩ من إجمالي المقيدين بالتعليم الثانوي (عام/فني)، مقابل ٣١ فقط للتعليم الثانوي العام(٨).

ب- بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم الصناعي حوالي ٥٢ من إجمالي المقيدين بالتعليم الفني، مقابل ٣٨ للتجاري، ١٠ فقط للتعليم الزراعي. كما يوضح ذلك الجدول التالي رقم(٣).

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للطلاب بالتعليم الثانوي الفني

(صناعي - تجاري - زراعي) حكومي/ خاص

خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١م

تصنيف المقيدون بالتعليم الفني	حكومي		خاص		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
صناعي	٨٣٦٦٦٨	٩٧,٧	٢٧٤٥	٠,٣	٨٣٩٤١٣	٥٢
تجاري	٤٩١٢٦٠	٨١	١١٤٧٨٧	١٩	٦٠٦٠٤٧	٣٨
زراعي	١٦١٦٦٥	١٠٠	*	-	١٦١٦٦٥	١٠
إجمالي الثانوي الفني في عام ٢٠١١/١٠م	١٤٨٩٥٩٣	٩٣	١١٧٥٣٢	٧	١٦٠٧١٢٥	١٠٠

(٨) جدول رقم (١١/م)، بالملحق.

* لا يوجد تعليم خاص زراعي.

المصدر: محسوب بمعرفة الباحث، بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، لعام ٢٠١٠ / ٢٠١١ .

ج- كما يتضح من الجدول السابق أن خدمة التعليم الفني بمصر تُقدّم بشكل أساسي في مدارس **حكومية**؛ إذ تمثل مساهمة الدولة **٩٣**، ولا تتعد مساهمة القطاع **الخاص** في هذا التعليم عن حوالي **٧** فقط تتركز أغلبها في التعليم التجاري. هذا مما يزيد من أعباء الدولة المخصصة للخدمات التعليمية.

د- بلغت عدد مدارس التعليم الثانوي الفني حوالي ١٨٢٩ مدرسة، تحتوي على ٤٥٩٦٣ فصلاً لاستيعاب حوالي ١٦٠٦١٢٥ طالباً، بمتوسط ٣٥ طالب لكل فصل[٨]، وهو مما يعوق من أداء خدمة التعليم الفني بشكل جيد.

هـ- أوضحت إحصاءات الإنفاق العام على التعليم في عام ٢٠١٠/٢٠١١ انحياز التعليم العالي على حساب التعليم قبل الجامعي؛ فبالرغم من أن نسبة الطلاب بالتعليم العالي لم تتجاوز ١٢، إلا أن نصيبهم من الموازنة العامة بلغ حوالي ٢٥,٥[٨]. كما كان الاعتماد على التمويل من خلال مصدر واحد فقط، وهو الموازنة العامة للدولة. هذا علماً بأن أغلب الدراسات أوضحت أن معدلات العائد الاجتماعي والفردي على التعليم تتدنى مع ارتفاع المستوى التعليمي، حيث تكون معدلات العائد لمستوى التعليم الابتدائي أعلى من تلك لمستوى

(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٠/٢٠١١، القاهرة ٢٠١٢، ص ٢٧٩.

(٨) وزارة التعليم العالي، الإحصاء السنوي للتعليم العالي، مركز المعلومات والتوثيق.

التعليم الثانوي، التي بدورها تكون أعلى من التعليم العالي[٨]. وهو ما كان ينبغي على الدولة إذن أن تهتم بالتعليم قبل الجامعي أكثر من التعليم الجامعي.

٣- نسبة العمالة الفنية داخل قوة العمل في ٢٠١٠/٢٠١١.

تُعرف قوة العمل بأنها مجموع الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر سواء الذين يسهمون فعلاً في أي نشاط اقتصادي(مشتغلون) أو الذين يقدرون على العمل ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه (المتعطلون)[٨]. ويمثل خريجو التعليم الفني نسبة لايستهان بها؛ حيث بلغت حوالي ٦ , **٣٢** من إجمالي قوة العمل بمصر- في عام ٢٠١٠/٢٠١١، وهم بذلك يمثلون **أعلى نسبة** في هيكل توزيع **قوة العمل** طبقا للحالة التعليمية كما يوضح ذلك الجدول التالي رقم(٤).

جدول رقم (٤)
توزيع قوة العمل بمصر طبقًا للحالة التعليمية
٢٠١٠/٢٠١١

العدد بالمئات

تصنيف قوة العمل بمصر	أمي	يقرأ ويكتب	أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي	مؤهل جامعي وفوق الجامعي	الإجمالي

(٨) علي عبد القادر علي، قياس معدلات العائد على التعليم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير ٢٠٠٩، ص ٥،٦.
(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، ٢٠١٠.

عدد	٦٤١٣٩	٢٤٢٠٩	٢٧٥٠٧	٨٦٥٧٦	١٢١٦٦	٥٠٨٧٤	٢٦٥٢٩١
٪	٢٤,٢	٩	١٠,٤	٣٢,٦	٤,٦	١٩,٢	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٠/٢٠١١م.

يتضح من الجدول السابق أنه نتيجة لارتفاع نسبة القيد بالتعليم الفني خلال العشر سنوات الأخيرة (٦٤ في المتوسط)، زادت نسبة العمالة الفنية داخل قوة العمل لتبلغ حوالي ٦ , ٣٢ من إجمالي قوة العمل بمصر،وهي بذلك تُمثل أعلى نسبة في هيكل قوة العمل طبقاً للحالة التعليمية. هذا مما يضع عبئاً كبيراً على الدولة في توفير فرص عمل لهذه الأعداد، ولن يتأتى ذلك إلا إذا كانت هذه الأعداد تتطابق مهاراتهم مع متطلبات سوق العمل. وهو الدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات التعليمية.

ثانيا: انعكاس أداء التعليم الفني على سوق العمل

١- أهم متطلبات التعليم الفني لمواجهة احتياجات سوق العمل

هناك عدة متطلبات أساسية من التعليم الفني ينبغي تحقيقها لمواجهة احتياجات سوق العمل، خاصة في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأهمية الحاجة لبناء الاقتصاد المعرفي. من هذه المتطلبات:

أ- تلبية الاحتياجات المتغيرة لسوق عمل اقتصاد المعرفة.

يشير الواقع الحالي أن الصراع الدولي في الآونة الأخيرة بدأ يتجه ناحية المعرفة، هذه المعرفة التي بدأت تشكل اقتصاداً جديداً تغير فيه نمط الإنتاج، وخطط واستراتيجيات التسويق، وأساليب توظيف العمالة الجديدة. فنتيجة للتقدم المذهل في تكنولوجيا تصنيع الحاسب مع الانخفاض المستمر في تكاليف أنظمته، انتشر استخدام الحاسب في كافة معالجة البيانات، وإنتاج المعلومات؛ بدءاً من التفكير في المشروع،

وإعداد الدراسات، والتصميمات، والتخطيط للتنفيذ والمتابعة، وانتهاءً بالتشغيل، وتسويق المنتجات، وصيانة خطوط الإنتاج. هذا مما يضع عبئاً لا يستهان به على صاحب العمل لمسايرة هذا التغير الكبير، الذي يستوجب في ذات الوقت الاستعانة بكوادر بشرية مؤهلة لمواكبة هذا التغير المستمر. كما يفرض على المؤسسات التعليمية دوراً مهما وكبيراً في تخريج متعلمين لا يمتلكون فقط المهارات الأساسية (قراءة،كتابة، استخدامات الحاسب الآلي...الخ) ولكن يجيدون مهارات العمل كفريق، والتعلم المتواصل، والتفكير التحليلي والنقدي(٨).

وإذا كانت المعرفة تتضاعف كل بضعة شهور فإنه من المتطلبات الأساسية لاحتياجات سوق العمل(أصحاب الأعمال) الآتي(٨):

- عامل متعدد المهارات (Multi Skilles) إلى جانب التخصص في العمل.
- القدرة على التعليم المستمر واستخدام تقنيات التعليم الذاتي.
- إتقان لغة العمل(Business Language).

(٨) يراجع:
- جيهان كمال محمد، دور التعليم الثانوي في مواجهة تحديات الاقتصاد المعرفي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، بحوث التعليم الفني، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٦.
- سمير أبو الفتوح صالح، فرص العمل في عصر العولمة والمعرفة، مظاهر الأزمة- الحلول المقترحة، المؤتمر السنوي السابع عشر، الخروج من الأزمات الاقتصادية والمجتمعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس،القاهرة، ٢٠١٢. ص ٢١، ٢٢.

(٨) يراجع:
- عبد الرحمن الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، المنهج الاقتصادي المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، ٢٠٠٧، ص ١٢٥.
- معهد التخطيط القومي، «التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون» سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم(١٣١)، القاهرة، يناير ٢٠٠٠، ص ١١٦.

- القدرة على العمل مع الآخرين بفاعلية.

ب- إعداد خريج لديه القدرة على تطبيق وإنتاج المعرفة

تؤكد الكثير من الدراسات بأن التعليم التقليدي الذي يقدم في المدارس اليوم لم يعد مناسباً للتغيرات الجديدة في هذا العصر، حيث المهارات الأساسية كالقراءة والكتابة والحساب لم تعد كافية في عصر المعلومات، إذ يستلزم الأمر إكساب الطلاب لغة الحاسب الآلي، ومهارات التعلم المتواصل، والتفكير النقدي، وروح العمل الجماعي. بما يمكن الخريجين من اكتساب المعرفة وإنتاجها.

كما أن الانتقال من اكتساب المعرفة إلى إنتاج المعرفة يتحقق عن طريق تزويد المعلمين أنفسهم بالمعرفة، وتعريفهم بطرق التعليم الحديثة. والتحول من أساليب (التعلم الاعتمادي)، وهي الأساليب المتمركزة حول المعلم ونقل المعرفة من المعلم إلى الطالب، إلى أساليب (التعلم الذاتي والإيجابي)، ويقصد بها أن تكون المعرفة عملية تشاركية والمتعلم نشط فاعل بها[٨].

ولاشك أنه لكي يقوم التعليم الفني بتوفير المطلبين السابقين اللازمين لاحتياجات سوق العمل في ظل الاقتصاد المعرفي، فإن ذلك يستوجب تعديل المناهج لتشمل تخصصات جديدة، والتأقلم المستمر مع المنافسة القائمة على تلبية متطلبات سوق عمل اقتصاد المعرفة. وهو ما لم يحدث بمصر حتى الآن، مما أدى إلى اختلال العلاقة بين التعليم وسوق العمل بمصر.

٢- اختلال العلاقة بين التعليم وسوق العمل

(٨) سمير البنهائي، النمو الاقتصادي وتطوير التعليم، دور مبادرة إنتل للتعليم، مجلة المعرفة، العدد(١٥٩)، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٣٣.

من الطبيعي أن تكون هناك علاقة طردية بين المستويات التعليمية والمهارات المكتسبة للمتعلمين، بمعنى كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد ارتفعت بالتالي المهارات التي يكتسبها، وأيضا زادت فرصته في الحصول على عمل. والعكس كذلك صحيح. كما يوضح ذلك الشكل التالي رقم(١).

شكل رقم (١)
العلاقات بين المستويات التعليمية والمهارات المكتسبة

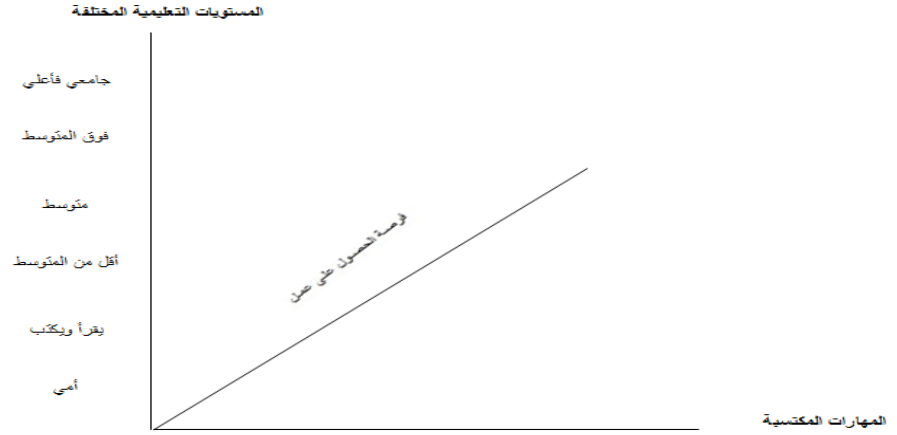

فالشخص الذي تلقى تعليماً أقل من المتوسط **يُفترض** أن تكون مهاراته التي اكتسبها أعلى من الشخص الذي يقرأ ويكتب فقط، وفي ذات الوقت أقل مهارة من الشخص الذي حصل على مستوى متوسط من التعليم. ونفس العلاقة تنسحب على أيّ مقارنة بين أيّ مستوى أدنى من التعليم وآخر أعلى منه، كالمقارنة بين الأشخاص الحاصلين على تعليم متوسط وجميع المستويات الأقل منه، والمستويات الأخرى الأعلى منه. ومن ثم يمكن القول بأنه ينبغي أن تكون فرصة الحصول على عمل بين جميع

الأفراد الحاصلين على «مستوى تعليمي متوسط» أعلى من هؤلاء الأفراد الحاصلين على مستويات تعليمية «أقل من المتوسط»، وتقل عن باقي الأفراد الحاصلين على مستويات تعليمية أعلى من المتوسط. وبالتالي فإنه في حالة تحقيق المؤسسات التعليمية لأهدافها تقل نسبة البطالة بين المستويات التعليمية الأعلى وتتزايد بين المستويات التعليمية الأدنى.

أما في مصر: فالواقع يشير إلى اختلال هذه العلاقة؛ إذ تشير الإحصاءات الخاصة(المرتبطة) بالتعليم والبطالة أن هناك علاقة طردية بين المستويات التعليمية والبطالة، حيث تتزايد البطالة بين المستويات التعليمية الأعلى، وتتناقص بين المستويات التعليمية الأدنى. كما يوضح ذلك بيانات الجدول التالي رقم (٥) والشكل البياني رقم (٢).

جدول رقم (٥)

معدل البطالة بمصر طبقًا للحالة التعليمية

٢٠١١/٢٠١٠

العدد بالمئات

بيان	أمي	يقرأ ويكتب	أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي	مؤهل جامعي وفوق الجامعي	الإجمالي
قوة العمل	٦٤١٣٩	٢٤٠٢٩	٢٧٥٠٧	٨٦٥٧٦	١٢١٦٦	٥٠٨٧٤	٢٦٥٢٩١

المتعطلين	١٩٨٩	١٣٠٨	٢٣٨٩	١٣٩٧٦	١٩٤٠	١٠٢٣٢	٣١٨٣٤
معدل البطالة	٣,١	٥,٤	٨,٧	١٦,١	١٥,٩	٢٠,١	١٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٠/٢٠١١م.

شكل رقم(٢)
معدل البطالة بمصر طبقًا للحالة التعليمية
٢٠١٠/٢٠١١م

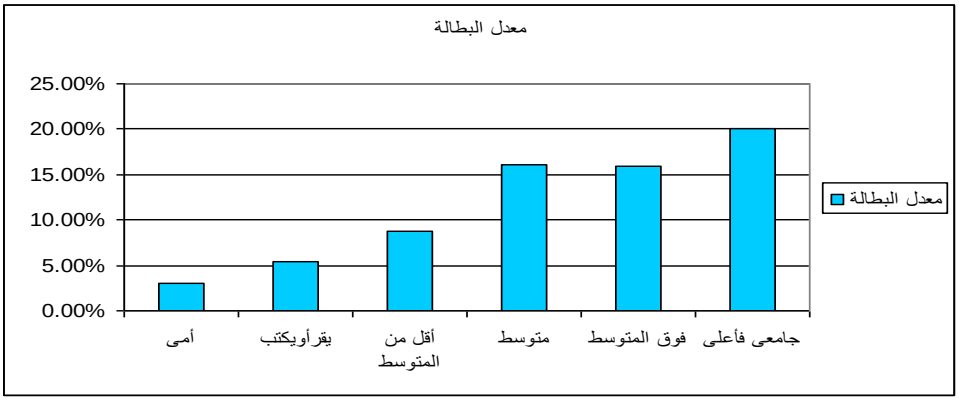

المصدر: الجدول رقم (٥).

فالجدول رقم(٥) يتضح منه أن البطالة بين المستويات التعليمية(أمي، أقل من المتوسط، مؤهل متوسط، جامعي فأعلى) بلغت حوالي (٣، ٩، ١٦، ٢٠من إجمالي قوة العمل) على التوالي. وكأن الزيادة في المستوى التعليمي تؤدي إلى زيادة في نسبة البطالة، وهو ما نخلص منه بأن المستويات التعليمية بمصر بصفة عامة لا تكسب الخريجين المهارات اللازمة لسوق العمل.

والوضع السابق وخاصة الذي يصفه الشكل رقم(٢) يُوضّح أن أعلى نسبة بطالة بمصر هي التي بين المتعلمين. وهذا **الوضع** يُثير تساؤل وهو: هل التعليم بمصر. يؤدي إلى البطالة؟.

- تفسير ظاهرة البطالة بين الخريجين:

يمكن إرجاع أسباب البطالة بين الخريجين إلى مجموعة من الأسباب من بينها:

إمّا عدم ملاءمة المستوى الكيفي للخريجين لاحتياجات سوق العمل؛ بمعنى أن أغلب الخريجين دون المستوى المطلوب لحاجات سوق العمل. أو قد يكون هيكل تخصصات الخريجين لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل؛ بمعنى التخصصات السائدة لا تساير الاحتياجات المتجددة لسوق العمل.

كما قد يرجع جزء من هذه البطالة أيضًا إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للأنشطة الإنتاجية بالدولة لهؤلاء الخريجين، مما يعني ضرورة الحاجة لتشجيع الاستثمار لاستيعاب هذا العدد المتزايد والمتراكم من خريج التعليم بمصر.

ومن ثم فإن الباحث **لا يوصي** هنا برفع المستوى الكيفي للخريجين **فحسب**، بل يجب مراعاة إضافة تخصصات جديدة تساير متطلبات سوق العمل من التخصصات الحديثة. وأيضاً **أهمية تشجيع الاستثمار** بمصر لاستيعاب أغلب هذه الأعداد المتوافرة من هؤلاء الخريجين. فانتشار البطالة يرجع في الأساس إلى تدهور تعليمي، وفشل تنموي في ذات الوقت، حيث ما زال الاقتصاد المصري لم يصل بعد إلى التطبيق **الكامل** للفنون الإنتاجية ذات الكثافة المعرفية، حتى يمكن بإلقاء عبء البطالة بالكامل على السياسة التعليمية بأنها غير قادرة على إنتاج مخرجات تتوافق مع متطلبات سوق العمل.

٣- اختلال العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل

كان التوسع في التعليم الفني والارتقاء بمستواه من الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها الخطط الأخيرة، وذلك لتكوين جيل جديد من المنتجين القادرين على

العمل في قواعد الإنتاج والعازفين عن العمل في المكاتب، وذلك لتلبية حاجات سوق العمل المتزايدة من العمالة الفنية.

ونتيجة لذلك زادت نسبة الملتحقين بالتعليم الفني بمصر. **من ٣٧** كمتوسط من إجمالي المقيدين من التعليم الثانوي(عام/فني) خلال فترة **السينات**، إلى حوالي **٦٣** في المتوسط خلال العشر- سنوات الأخيرة[٨]. وعلى أثر ذلك ارتفعت أيضاً نسبة المعروض من التعليم الفني داخل قوة العمل لتبلغ حوالي ٦ , ٣٢ من إجمالي قوة العمل في عام ٢٠١٠/٢٠١١[٨].

هنا يمكن القول بأنه إذا كانت السياسة التعليمية قد نجحت في تحقيق الجانب الكمي، وذلك بزيادة نسبة القيد لتبلغ **٦٣**، إلا أنها عجزت عن تحقيق الجانب الكيفي الخاص بإعداد جيل من الأفراد القادرين على العمل في ميادين الإنتاج. حيث لم تؤد الزيادة في الالتحاق بالتعليم إلّا إلى زيادة في المعروض من الأفراد الحاصلين على التعليم الفني(٣٣) داخل قوة العمل، والتي لا تتناسب أغلب مهاراتهم مع متطلبات سوق العمل، فأدى ذلك إلى زيادة النصيب النسبي من المتعطلين الحاصلين على تعليم فني،كما يوضح ذلك الجدول التالي رقم (٦).

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبي للمتعطلين بمصر طبقًا للحالة التعليمية

٢٠١٠/٢٠١١ العدد بالمئات

المتعطلين بمصر	أمي	يقرأ ويكتب	أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعي وفوق	إجمالي المتعطلين

(٨) جدول رقم (٢).
(٨) جدول رقم (٤).

						وأقل من الجامعي	**الجامعي**	
عدد	١٩٨٩	١٣٠٨	٢٣٨٩	١٣٩٧٦	١٩٤٠	١٠٢٣٢	٣١٨٣٤
٪	٦,٢	٤,١	٧,٥	**٤٤**	٦,١	٣٢,١	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٠/٢٠١١م.

يتضح من التوزيع النسبي للبطالة بين المستويات التعليمية كما يوضحها الجدول السابق رقم (٦) أن نصيب التعليم الفني منها يبلغ حوالي٤٤ من إجمالي البطالة بمصر، أي أنه ما يقرب من **نصف** المتعطلين بمصر **من** خريجي التعليم **الفني**. وهو ما يدل على أن هناك مجموعة من الاختلات التي عاقت التعليم الفني عن أداء دوره في توفير متطلبات سوق العمل، إذ لم تؤدي زيادة القيد بالتعليم الفني إلّا إلى زيادة نسبة البطالة بين خريجيه، عن بعض المستويات الأخرى من المستويات التعليمية. وتتناول النقطة التالية أهم هذه الإختلالات.

ثالثاً: أسباب تراجع التعليم الفني عن توفير متطلبات سوق العمل

هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى اختلال العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل، فعاقت التعليم الفني بمصر عن أداء دوره في توفير خريجين تتوافق مهاراتهم مع متطلبات سوق العمل. بعض من هذه العوامل (داخلية) تتعلق بمؤسسات التعليم الفني، وأخرى عوامل خارجية (خارج مؤسسات التعليم الفني).

١- العوامل الخارجية[٨]:

(٨) مزيد من التفصيل، يراجع:
- سمير أبو الفتوح صالح، فرص العمل في عصر العولمة والمعرفة، مرجع سابق، ص ٢١،٢١.

أ- **النمو المتسارع في المعارف والتكنولوجيا** المستخدمة في مجالات الإنتاج، مما يفرض على نظام التعليم الفني ضرورة التكيف مع هذه المستجدات والمتغيرات العالمية، حيث في ظل هذه المستجدات تندثر مهن وتخصصات قديمة وتُستجد مهن وتخصصات حديثة، وهو ما يؤدي إلى تغير في نوعية الطلب على العمالة، مما يحتم على المؤسسات التعليمية ضرورة تخريج شخص قادر على التكيف مع هذه المستجدات والمتغيرات العالمية، ولديه استجابة لتحسين مهاراته المعرفية والمهنية بصفة مستمرة.

ب- **قصور المعلومات الحقيقية عن احتياجات سوق العمل**، ففي ظل المتغيرات العالمية السريعة ـ سالفة الذكر ـ لم يوجد بمصر. مرصد قومي لسوق العمل، يوفر قاعدة للبيانات عن الاحتياجات والتغيرات الحادثة والمتوقعة عن سوق العمل، بما يمكّن التعليم الفني من رسم خططه المستقبلية وبرامج التطوير والتحديث.

ج- عدم وجود تنسيق **كاف** بين وزارة التربية والتعليم المسئولة عن التعليم الفني من جهة، وبين الوزارات والهيئات المسئولة عن مراكز التدريب بمصر. من جهة أخرى. فمع التطور العالمي لأساليب تنمية الموارد البشرية، وتطور نظم وأساليب إعداد القوى العاملة بمستويات تنافسية، انتشر ـ استخدام عبارة «التعليم الفني والتدريب المهني» كنظام متكامل، لذا أصبح من الضروري تنمية قطاعي «التعليم الفني» والتدريب المهني» بمصر، والتنسيق بينهما في شكل متكامل. وتعتبر وزارة القوى العاملة والهجرة بمصر. هي المختصة بالتدريب

- علي أحمد سيد علي، سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الندوة القومية «دور منظمات أصحاب الأعمال في تضيق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل»، منظمة العمل العربية، ٩-١١ نوفمبر ٢٠٠٩.

المهني، كما هناك العديد من الوزارات والهيئات والجمعيات الأهلية التي تباشر أنشطة تدريبية بمراكز التدريب أو في مواقع العمل، منها على سبيل المثال: مراكز التدريب بوزارة التجارة والصناعة، والكهرباء، والبترول، والإسكان والمرافق، ووزارة التضامن الاجتماعي، والقوى العاملة والهجرة، وكذلك القوات المسلحة.

ورغم امتلاك مصر لهذا الكم من مراكز التدريب المختلفة إلّا أنه لا يوجد تنسيق بين هذه المراكز ومؤسسات التعليم الفني، بما يساعد على تهيئة خريجي التعليم الفني لسوق العمل.

د - **غياب ثقافة** التعليم والتدريب المستمر في المجتمع، مع عدم وجود **إطار قومي** للتعليم والتدريب المستمر، سواء لرفع الكفاءة أو التدريب التحويلي، لمواجهة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

هـ- **غياب** التنسيق بين مؤسسات التعليم الفني، وقطاعات الإنتاج المختلفة. فالتنسيق الفعّال بين كل من مؤسسات التعليم الفني من جهة، وقطاعات العمل والإنتاج من جهة أخرى يعتبر أمراً حيوياً، إذ تمثل مخرجات الأولى مدخلات القوى البشرية للثانية، ومن ثم ينبغي أن يحرص الجانبين على إثراء وإعداد الطلاب إعداداً متكاملاً لما فيه منفعة للطرفين. ومن هنا كانت أهمية المشاركة والتنسيق بين جميع الأطراف، سواء كان ذلك من خلال عمليات التدريب في مواقع الإنتاج، أو في تحديد مواصفات المهن والأعمال، أو من خلال دعم المدارس ببعض الآلات والمعدات والأجهزة، والمواد الخام، وغيرها مما يساعد على إكساب الطلاب بالمهارات اللازمة لاحتياجات سوق العمل.

٢- العوامل الداخلية[٨]:

من العوامل الداخلية التي عاقت التعليم الفني عن أداء دوره على الوجه الأكمل الآتي:

أ- أن **أغلب الطلاب** الملتحقين بالتعليم الفني، هم من أصحاب أقل الدرجات في شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي. كما لا يتاح لهؤلاء الطلاب فرصة التدريب في الورش والعامل، بشكل يكسبهم المهارات الحقيقية اللازمة لسوق العمل.

ب- أن **معظم مدرسي** التعليم الفني أقل كفاءة من الناحية العملية.

ج- **التخصصات** الحالية بالتعليم الفني أغلبها تقليدية، لا تواكب التطور التكنولوجي المستمر والمتسارع، هذا مما تسبب في زيادة نسبة البطالة بين خريجي التعليم الفني، في الوقت الذي تقل فيه نسبتها بين غير المتعلمين.

د- إن سياسة **الإتاحة المفتوحة** كانت على حساب الجودة؛ حيث تسببت سياسة الإتاحة المفتوحة لاستيعاب الطلاب بالتعليم الفني في تكدس الطلاب بالمؤسسات التعليمية الفنية، دون أن يقابلها استعداد حقيقي لاستقبال هذه الأعداد الغفيرة، مما أثر سلبًا على نوعية خريجي التعليم الفني.

هـ- تتصف **معظم المناهج** وأساليب التدريس والتدريب بالتعليم الفني بالجمود, وعدم مسايرتها للاتجاهات الحديثة، مما لا يتيح للطلاب فرصة الابتكار

---

(٨) مزيد من التفصيل، يراجع:

- رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، المجلد السادس والثلاثون، القاهرة، ٢٠٠٩-٢٠١٠، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٠٨.

- آمال سيد مسعود، جيهان كمال محمد، وآخرون، واقع استخدام التكنولوجيا بالتعليم الثانوي الفني، المركز القومي للبحوث التربوية، بحوث التعليم الفني، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٤، ٣٥، ١١٧، ١١٨.

والإبداع، ولا تبنى بداخلهم العمل كفريق، والرغبة المستمرة في التعليم الذاتي وتنمية المهارات طبقاً لتغيرات سوق العمل.

و- **عجز التمويل** الحكومي عن مواجهة النفقات الحقيقية للتعليم الفني، متمثلة في التجهيزات الفنية بأنواعها المختلفة، والخامات اللازمة للتدريب.

ز- تعاني بعض المدارس الفنية نقصاً حقيقيا في **المعدات وتجهيزات المعامل**، كماً وكيفاً. والبعض الآخر من هذه المدارس تتوافر فيها أحدث التجهيزات، لكنها لا تستخدمها بكفاءة لأسباب تتمثل في الخوف من تعطيلها ومجازات المسئول عنها، أو عدم توافر قطع الغيار والخامات اللازمة للتشغيل أو ميزانيات الصيانة.

ع- أن مؤسسات التعليم الفني بمصر- **لا تطبق مواصفات** محددة وملزمة لخريج التعليم الفني بمستوياته وتخصصاته المختلفة، كما لا توجد بها مسارات رسمية **منظمة وثابتة** للاتصال بنظام التدريب المهني.

المبحث الثالث
تقييم بعض الجهود المبذولة في تطوير التعليم الفني
(إطار مقترح للتطوير)

قامت مصر ـ ممثلة في وزارة التربية والتعليم، وبعض الوزارات الأخرى، بعدة محاولات لتطوير التعليم الفني، منها: مشروع التعليم والتدريب المزدوج (مبادرة «مبارك-كول») MKI، ومشروع إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني (التدريب التبادلي)(٨)، هذا فضلاً عن بعض النماذج الأخرى الجزئية التي كانت تشمل مدارس بعينها فقط. وسنكتفي هنا بتقييم مبادرة «مبارك ـ كول» للتعليم الفني، لأنها الأكثر استمرارية ونجاحاً، كما أنها الآن بدأت تأخذ الطابع المؤسسي المصري.

أولا: تجربة التعليم الفني المزدوج بمصر «مبارك ـ كول»

يعتبر مشروع «مبارك ـ كول» لتطوير التعليم الفني أحد أنواع التعليم الفني المزدوج، الذي يتميز بالجمع بين الدراسة في المدرسة والتدريب في المصانع (التعليم الفني الثنائي). ولقد بدأ هذا المشروع كفكرة في عام ١٩٩١، ثم تم توقيع الاتفاقية على هذا المشروع بين مصر وألمانيا في عام ١٩٩٢. بعد ذلك اتخذت الخطوات التنفيذية للمشروع في عام ١٩٩٣ بإنشاء وحدة تنفيذ سياسات المشروع. ثم بدا التنفيذ الفعلي للمشروع مع بداية العام الدراسي ١٩٩٥.

---

(٨) يتم التدريب التبادلي بين المدرسة أو مركز التدريب والمصنع أو الشركة، ويقضي الطالب مدة ٦ أسابيع تدريب بالمصنع و٦ أسابيع تدريب بالمدرسة، لذا سمي بالتدريب التبادلي. ولقد تأسس هذا المشروع بموجب الاتفاقية الخاصة بين ج.م.ع، والمجموعة الأوربية، وتسمى هذه الاتفاقية باتفاقية الشركة الأوربية المتوسطية ميدا MEDA. وتم اتفاق التمويل في بروكسل ٢٠٠٣/٤/٢٩، وصدر قرار جمهوري في مصر بالموافقة عليه في ٢٠٠٣/١٢/١٦. ثم اعتمده مجلس الشعب في ٢٠٠٤/٢/١٠، بميزانية ٦٦ مليون يورو مناصفة بين المفوضية الأوربية والحكومة المصرية، ومدة تنفيذ المشروع من ٢٠٠٥/٧/١١- ٢٠١١/٧/١٠.

www.mti.gov.eg/activity%٢٠report/industry/١١.pdf.

١ - أهداف تجربة التعليم الفني المزدوج «مبارك - كول»[٨]:

يهدف مشروع «مبارك ـ كول» لتطوير التعليم الفني إلى تحقيق عدة أهداف منها:

أ- توفير العمالة الفنية المدربة على أحدث أساليب التعليم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج المصري، حتى يتمكن من مواجهة المنافسة العالمية وزيادة حجم التصدير.

ب- توفير فرص عمل جديدة أمام الشباب سواء داخل مصر أو خارجها لمواجهة مشكلة البطالة.

ج - الاستغناء عن استقدام خبراء من الخارج لإصلاح وصيانة المعدات بالمصانع.

٢- الأطراف المشاركة في تجربة «مبارك ـ كول»[٨]:

أ- وزارة التربية والتعليم وتتمثل مساهمتها في العديد من الأمور منها:

- تأسيس وحدة تنفيذ المشروع، ووضع ميزانية خاصة بها.
- تزويد المدارس المشاركة في المشروع بالمدرسين والمدربين اللازمين.
- دفع الأجور وكافة المصاريف الإدارية للعاملين بالمدارس المشاركة في المشروع.
- المشاركة في أعمال الامتحانات النظرية والعملية.

---

(٨) مزيد من التفصيل:

- معهد التخطيط القومي، مشروع «مبارك-كول» لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني وتحديات القرن الحادي والعشرون، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٣١، مركز التوثيق والنشر بمعهد التخطيط، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١١٦-١٢٠.

- وزارة التربية والتعليم، وحدة تنفيذ سياسات برنامج «مبارك- كول» لتطوير التعليم والتدريب المهني في مصر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٢.

(٨) معهد التخطيط القومي، مشروع «مبارك-كول» لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني، مرجع سابق، ص ١١٦-١٢٠.

ب - **الوكالة الألمانية** للتعاون الفني(**GTZ**) ومن مهامها:

- إيفاد خبراء لفترات طويلة وقصيرة حسب الحاجة.
- تزويد المدارس والورش ببعض التجهيزات.
- المساهمة في تأسيس وحدات التنفيذ الإقليمية.
- المساهمة في تدريب المدرسين والمدربين المشاركين في المشروع داخل مصر وألمانيا.

ج- أصحاب المصانع وجمعيات المستثمرين، وتتمثل مساهمتهم في الكثير من الأمور منها:

- تدريب الطلبة داخل المصانع وعمل عقود تدريب معهم وتحمل نفقات التدريب.
- تحمل نفقات وحدات التنفيذ الإقليمية.
- المشاركة في وضع المناهج المناسبة، واختيار المهن المطلوبة.
- المشاركة في الامتحانات النظرية والعملية.

٣- نظام الدراسة والتدريب

- مدة الدراسة ثلاث سنوات دراسية.
- يتدرب الطالب لمدة **أربعة** أيام أسبوعيا في **المصنع**، وقد تصل إلى (٥، ٦) أيام أثناء الأجازة الصيفية، ولمدة **يومين** أسبوعياً في المدرسة لتلقي الأسس النظرية اللازمة للمهنة.
- يستكمل الطالب التدريب العملي في دورات تدريبية خارج المصنع تحت إشراف خبراء ألمان ومصريين، لفترة محدودة كل سنة.

وقد تم إدخال بعض التغييرات على المشروع وصار يطلق عليه مشروع «مبارك ـ كول الجديد»، حيث يتسم بالآتي[٨]:

أ- تنوع الجهات الحكومية المشاركة، بحيث تشمل كلا من: وزارة القوى العاملة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التجارة والصناعة، وتقوم وزارة التعاون الدولي بدور المنسق.

ب- يشارك في تنفيذ المشروع ممثلون عن المجتمع المدني وجمعيات رجال الأعمال.

ج- يمول البرنامج بقيمة ٥,٧ مليون يورو منحة من الحكومة الألمانية بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠، وتم التصديق عليه بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٠٠٦/٣٩١.

د - يُنفذ المشروع في ثلاث محافظات، الجيزة، قنا، الدقهلية.

هـ- من أهم الملامح الجديدة في المشروع، تنمية القدرات التوظيفية المؤهلة لتشغيل الشباب في مواقع العمل المناسبة، مع إضفاء الطابع المؤسسي على تدريب الفئة المسماة (ميسّري التعليم)، وتشمل شرائح عديدة في مقدمتها (المدربون، والمعلمون، والمستشارون المهنيون).

(٨) محمد عبد الشفيع عيسى، العلاقة بين منظومة التعليم التقني والتدريب ومؤسسات الإنتاج وعملية «البحث والتطوير» في الدول العربية، منظمة العمل العربية، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة العربية السعودية، بدون تاريخ، ص ١٥.

٤- انعكاس مبادرة «مبارك ـ كول» على المستفيدين[٨]:

- الطلاب

كشفت دراسة ميدانية أن خيارات العمل التي أوجدها نظام «مبارك ـ كول» تعد من المزايا الهامة؛ حيث تم طرح عروض عمل على ٨٥ من العينة في وقت التخرج، وقررت نسبة ٨ , ٥٢ منهم قبول عروض العمل، بينما استمرت نسبة منها قدرها ٨ , ٣٢ بنفس المصنع (مقر التدريب)، ومن بين الطلاب الرافضين للعمل، سعى نصفهم إلى مواصلة التعليم العالي. كما صرح الكثير من الخريجين أن تجربة «مبارك ـ كول» منحتهم خبرة وفهم أفضل لاحتياجات سوق العمل، ومن ثم حسّنت هذه التجربة صورة التعليم الفني بين الخريجين.

- **أصحاب الأعمال**

- أتاح نظام «مبارك-كول» توفير قوى عاملة منتجة ومدربة.
- ساعد نظام «مبارك-كول» في زيادة إنتاجية الشركات المقترنة بالطلاب، وذلك نتيجة لتعلم الطلاب قواعد العمل، والمسئولية والانضباط، والعمل الجماعي.
- تقدم بعض أصحاب الأعمال بطلبات لإقامة مدارس فنية خاصة بهم وبمجالهم الصناعي.
- أن هذا النظام منح أرباب الأعمال المشاركة في السياسة التعليمية.

(٨) يراجع:
- ارفيل فان. أدامز، مبادرة نظام التعليم المزدوج في مصر «تقييم أثر المبادرة على المرحلة الانتقالية من المدرسة إلى العمل»، التعاون الإنمائي الألماني، ١٠١٠، ص ٣٢-٣٧.
- معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ١٧٤-١٨٠.

- المدارس

* أن نظام «مبارك ـ كول» المزدوج وفّر الكثير من التكاليف، حيث الطلاب لا يحضرون إلى المدرسة سوى يومين فقط في الأسبوع، بالمقارنة بالمدارس التقليدية التي يحضر الطلاب بها ستة أيام أسبوعياً.
* أن انخفاض عدد أيام الحضور في المدارس التي بنظام «مبارك-كول» أتاح فرصة أكبر من استيعاب المزيد من الطلاب الإضافيين دون زيادة في عدد المدرسين.
* قام بعض أصحاب الأعمال بتزويد المدارس ببعض المعدات، كما استفادت المدرسة أيضا من تدريب معلميها عمليا على المعدات المستخدمة في المصنع.

- المعلمون

أن تجربة التعليم المزدوج «مبارك-كول» أفادت المعلمين في الآتي:

* نوعية التدريب الذي قدمته لهم وكالة التعاون الفني الألماني GTZ
* صغر حجم الفصل ساهم في انضباط وحماس أفضل بالنسبة للطلاب مقارنة بالتعليم الفني التقليدي، مما سهّل على المعلمين العملية التعليمية.
* أن ربط التعليم بالواقع العملي كون شعوراً حماسياً للمعلمين بأهمية الرسالة التي يقدمونها لخدمة المجتمع.

٥- الدروس المستفادة من تجربة «مبارك-كول»:

تعتبر تجربة «مبارك-كول» لتطوير التعليم الصناعي في مصر خطوة نحو التحديث ينبغي تعميمها على كافة أنواع التعليم الفني. حيث من معالم التطوير التي أنجزتها والدروس المستفادة منها الآتي(٨):

أ- توفر التجربة للمتدرب من خلال نظام التدريب المزدوج التعرف على أحدث الأساليب التكنولوجية، ومعايشة المناخ الحقيقي داخل المصنع، وإتاحة الفرصة للتدريب على خطوط الإنتاج الفعلية.

ب- تمثل التجربة خطوة متقدمة على طريق رفع مستوى «**الكفاءة النوعية**» لخريجي التعليم الصناعي، باحتذاء النموذج الألماني (التعليم المزدوج)، **حيث التعليم** في المدرسة **جزءً** من الوقت، والتدريب داخل المصنع **معظم الوقت**. مما يكسب الطالب خبرات عملية تساعده على الانخراط في سوق العمل، سواء داخل هذه المصانع أو خارجها في أي مكان آخر داخل مصر أو خارجها.

ج- أظهرت تجربة التعليم الصناعي المزدوج «مبارك-كول» إمكانية التحول من المدرسة إلى سوق العمل بيسر وسهولة، حيث حصل نسبة عالية من الشباب على عروض عمل مع نهاية التدريب المهني الخاص بهم.

د- أن هذه التجربة حسّنت صورة التعليم الفني الصناعي حتى وإن كان ذلك بشكل نسبي.

---

(٨) يراجع:
- محمد عبد الشفيع عيسى، مرجع سابق، ص ١٤، ١٥.
- أرفيل فان . أدمز، مرجع سابق، ٥١-٥٤.

هـ- أن تجربة «مبارك-كول» عادت بالفائدة على جميع المشاركين من مدارس، وأصحاب أعمال، وطلاب، ووزارة التربية والتعليم.

و- يمكن **الاستفادة** من هذا المشروع في **المدى القريب** في باقي مدارس التعليم الفني (صناعي- زراعي- تجاري) على النحو التالي:

- تحفيز طلبة التعليم الفني كافة على التدريب في مواقع العمل، حتى يمكنهم مواصلة التعليم بكفاءة وفاعلية، والانخراط في سوق العمل بعد تفرغهم من الدراسة.

- ضرورة التنسيق بين المدارس الفنية وجميع الجهات المستفيدة من التعليم الفني، وذلك لإتاحة الفرصة للطلاب على التدريب العملي أثناء الدراسة في كافة الأماكن المستفيدة من هذا التعليم، سواء مؤسسات، أو هيئات، أو شركات، أو مصانع...الخ.

- ضرورة قيام المؤسسات والهيئات والشركات المستفيدة من تشغيل العمالة الفنية، التي يوفرها التعليم الفني، بتخصيص نسبة مئوية من مخصصاتها المالية، تصرفها على التعليم الفني، لإحلال وتجديد معداته وتجهيزاته وورشه.

ز- يمكن أن يكون هذا المشروع في **المدى الطويل** مدخلا للتغيير في خريطة التعليم الفني. إذ يمكن تطبيقه في باقي فروعه وتخصصاته مع الاستفادة من هذه التجربة في تلاشي تكرار الأخطاء، وتعظيم فرص النجاح.

ثانياً: إطار مقترح لتطوير التعليم الفني بمصر

هناك الكثير من الخطط الاستراتيجية التي تم اقتراحها في العقود السابقة، والتي كانت تستهدف تطوير التعليم الفني بمصر. ولكنها لم تتمكن من تحقيق انجاز حقيقي،

أو حتى تُوقف تراجعه، وذلك لعدة أسباب منها: أن هذه الاستراتيجيات لم تكن ملزمة، حيث لم يصدر بها تشريع يحدد إطارها الزمني، وسبل تنفيذها وتمويلها، والجهات المنفذة لها. كما أن بعضها كان في شكل مشروعات جزئية قصيرة المدى، وبعضها كان على مستوى صغير لا يمكن أن يحدث تغييراً، مثل «مبارك-كول»، حيث لا يتعد الملتحقين به عن ١ من إجمالي التعليم الفني.

ومن ثم فهذه المشروعات لم تحدث تطويراً يُلبي حاجة سوق العمل، لأنها لم تكن جزءاً من برنامج شامل للتطوير وضمن استراتيجية متكاملة.

وهنا يقترح الباحث استراتيجية متكاملة لتطوير التعليم الفني، تستهدف تنمية مهارات خريجيه بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، تسير هذه الاستراتيجية في **اتجاهين** وعلى فترتين زمنيتين، **الاتجاه الأول**: **يستهدف تحسين جودة التعليم الفني التقليدي** بكافة أنواعه (صناعي-تجاري-زراعي)، ويمكن أن يتم ذلك في ظل الإمكانيات المادية والمالية المتاحة، وينفذ في **المدى القصير** من خلال (تعميق التكامل بين التعليم الفني والتدريب المهني).

أمّا الاتجاه الثاني: **فيستهدف التوسع في نطاق تطبيق مبادرة «مبارك-كول» للتعليم الفني** على كافة أنواع التعليم الفني (صناعي-تجاري-زراعي)، ويتم ذلك تدريجياً على **المدى الطويل**، وبالتوازي مع الاتجاه الأول، ولكن يستلزم هذا الأمر توفير بعض الموارد المادية والمالية. وفيما يلي تفاصيل ذلك:

الاتجاه الأول: تحسين جودة التعليم الفني التقليدي، من خلال تعميق التكامل بين التعليم الفني والتدريب المهني(ربط جميع مخرجات التعليم الفني بجميع مراكز التدريب المهني).

بداية يمكن القول بأن وصف التعليم الفني بأنه في حالة يصعب معالجتها قول غير صحيح؛ إذ تمتلك مصر العديد من الإمكانات المتاحة ونقاط القوة، والتي يمكن أن تكون قاعدة لتطويره، والدفع بخريجين تتوافق مهاراتهم مع متطلبات سوق العمل.

وإذا كان من أهم أسباب تراجع التعليم الفني عن أداء دوره - كما ذكر من قبل - تقادم الورش والمعامل، وعدم مسايرة المعدات والآلات والتخصصات بالتعليم الفني للتطور التكنولوجي المستمر والمتسارع. فضلا عن تكدس الطلاب بالفصول، مما يحول من تدريبهم بشكل جيد على الآلات والمعدات المتاحة، في ظل عدم وجود تنسيق بين التعليم الفني والتدريب المهني. فإنه يمكن التغلب على معظم هذه الأسباب إذا ما أُحسن استخدام إمكانات مصر من مراكز تدريب، والتنسيق بينها وبين مخرجات التعليم الفني على النحو التالي:

أ- إمكانات مصر من مراكز التدريب المهني

تمتلك مصر العديد من مراكز التدريب المهني، التابعة للوزارات، والهيئات، والجمعيات الأهلية. مثال ذلك:

- مراكز التدريب التابعة لوزارة القوى العاملة والهجرة وهي المختصة الأولى بالتدريب المهني.
- مراكز التدريب التابعة لوزارة التجارة والصناعة (مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني).
- مراكز التدريب التابعة لوزارتي الكهرباء والبترول، التي تعمل على رفع مستوى العاملين بقطاعاتها.

- مراكز التدريب بوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية (جهاز التدريب الإنتاجي للتشييد والبناء).
- مراكز التدريب بالقوات المسلحة والإنتاج الحربي.
- مراكز التدريب المهني التي تديرها جمعيات أهلية، وتشرف عليها (وزارة التضامن الاجتماعي).

ب – ربط جميع مخرجات التعليم الفني بمراكز التدريب المهني، وذلك من خلال إصدار قانون (تشريع)، يفرض إطاراً للتنسيق والتكامل بين مخرجات التعليم الفني ومراكز التدريب المهني التابعة للوزارات سالفة الذكر. كما يوضح ذلك الشكل التالي:

شكل رقم(٣)

تحسين جودة التعليم الفني بمصر في حدود الامكانات المتاحة

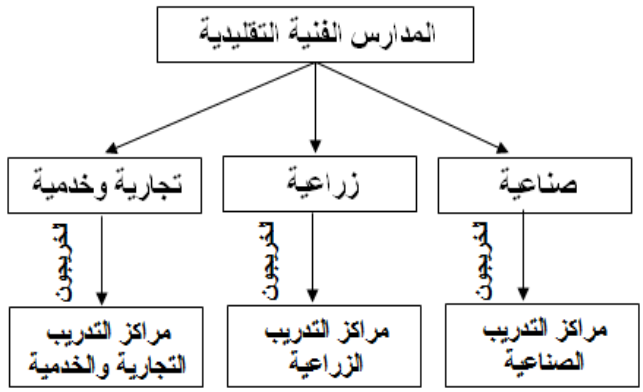

١- إصدار تشريع يلزم جميع مراكز التدريب بالدولة أستيعاب تدريب جميع خريجي التعليم الفني كل حسب تخصصه .
٢- مدة التدريب ٤ شهور .
٣- تقسم الدفعة التي تخرجت علي ٣ مجموعات ، بحيث تستوعبها مراكز التدريب المتخصصة .
٤- لا يمنح الطالب شهادة إتمام الدراسة الثانوية الفنية إلا بعد إجتياز أمتحان نهاية الدورة التدريبية .

- أن يسفر هذا القانون عن **إلزام** الخريجين بالتوجه للتدريب بمراكز التدريب الوزارية كل حسب تخصصه، وفي ذات الوقت **يُلزم** هذه الوزارات بتدريب هؤلاء الخريجين بمراكزها.
- ينبثق من كل وزارة جهاز يقوم بهذه العملية التدريبية ويقرر مدى أحقية الخريج من شهادة إتمام التعليم الفني من عدمه.
- مدة التدريب ٤ شهور عملية، بحيث يُخرج مركز التدريب ٣ دفعات سنويًا، لا يمنح الخريج شهادة إتمام التعليم الفني إلّا بعد هذه المدة التدريبية واجتياز الاختبارات التي تقررها الوزارة المختصة.

الاتجاه الثاني: التوسع في نطاق تطبيق نظام(مبارك-كول)

مازال نظام(مبارك-كول) للتعليم المزدوج متواضعاً في حجمه، حيث لا يتعد ١ من إجمالي التعليم الفني في مصر. ومن ثم فإنه يجب ألّا يتوقف دور الدولة عن التوسع في تطبيق هذا النظام، حيث أثبت هذه النظام نجاحاً لكافة المستفيدين، بداية من الطالب، ومروراً بأصحاب المشروعات، وانتهاءً بالمؤسسات التعليمية الفنية، والمعلمون. ولكن هذا الأمر يستلزم الآتي:

أ-يجب أن يكون هذا التوسع بالتنسيق مع الاتجاه الأول (تحسين جودة التعليم التقليدي)، بحيث من يتخرج من التعليم المزدوج «مبارك-كول» لا ينبغي له اللحاق بمراكز التدريب سالفة الذكر.

ب- العمل بالطرق المختلفة على زيادة أعداد أصحاب المشروعات الذين لديهم الرغبة في عمل شراكة مع التعليم الفني، مع توضيح حجم الفائدة المزدوجة التي تعود عليهم من هذه الشراكة.

ج-استقلال ميزانية التعليم الفني عن ميزانية التربية والتعليم، مع تخصيص باباً فيها للتوسع في نظام التعليم الفني المزدوج «مبارك-كول».

استنتاجات البحث:

١- لاحظت الدراسة أنه في الوقت الذي يُصنف فيه خريجو التعليم الفني داخل قوة العمل «بالعامل الماهر»، إذا كان التعليم ٣سنوات، و«بالفني الأول» إذا كان التعليم ٥سنوات، إلّا أن حقيقة خريجي هذا التعليم لا ترقى لهذا المستوى من المهارة. بل ربما قد تزيد مهارات الشخص(الأمي) المتسرب من التعليم، وتدرب في مواقع العمل، عن مهارات الشخص الذي تخرج من التعليم الثانوي الفني.

٢- كشفت الدراسة على أن البطالة تتزايد بين المستويات التعليمية الأعلى، وتتناقص بين المستويات التعليمية الأدنى؛ حيث بلغت بين المستويات التعليمية (أمي، أقل من المتوسط، متوسط، جامعي فأعلى) على النحو التالي (٣، ٩، ١٦، ٢٠)، وهو ما يشير إلى أن التعليم بمصر لا يكسب الخريجين المهارات اللازمة لسوق العمل.

٣- أوضحت الدراسة أن ما يقرب من نصف المتعطلين بمصر (٤٤) من خريجي التعليم الفني، وهو ما يؤكد أن التعليم الفني بمصر لا تتوافق مهارات خريجيه ومتطلبات سوق العمل.

٤- لاحظت الدراسة أن الجهود الحكومية في تطوير التعليم الفني بمصر خلال العقود الماضية، كانت بعضها جزئية تطبق على مدارس محدودة، والبعض الآخر في شكل شراكات ومنح مرتبطة بفترة زمنية معينة، مفتقدة الطابع القومي الشامل والمستمر، وهو ما يعتبر السبب الرئيسي في عدم نجاح تطوير التعليم الفني بشكل حقيقي وشامل.

٥- بيّنت الدراسة أن هناك عدة عوامل رئيسية تسببت في إعاقة التعليم الفني عن أداء دوره في تخريج عمالة تتوافق مع متطلبات سوق العمل، بعضها تتعلق بالمؤسسات التعليمية ذاتها، والبعض الآخر خارج نطاق المؤسسات التعليمية ولكنها تؤثر فيها وتتأثر بها.

٦- تعتبر تجربة «مبارك-كول» تجربة رائدة في مجال تطوير التعليم الفني، ولكن قد يعوق توسيع نطاق تطبيق هذه التجربة، صعوبة توافر الإمكانات اللازمة، فضلا عن عدم توافر الشركاء (أصحاب المصانع والشركات) الذين لديهم رغبة في دخول في شكل شراكة مع التعليم الفني.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج نوصي بالآتي:

١- على الدولة أن تضع خطة قومية **تُنفذ** على جميع مدارس الجمهورية ـ وليس بعدة مدارس بعينها ـ تستهدف ربط جميع مخرجات التعليم الفني بالتدريب المهني.

٢- ينبغي التوسع التدريجي في نطاق تطبيق نظام التعليم المزدوج، المطبق بنظام «مبارك-كول» في كافة أنواع التعليم الفني (صناعي، زراعي، تجاري).

٣- يجب على الدولة أن تركز على جميع الاستثمارات التي تتيح فرص عمل لخريجي التعليم الفني، إذ من المبالغة في التشخيص أن يُلقى **بجميع** تبعات البطالة بين خريجي التعليم الفني على عدم تطابق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل. لأن الاقتصاد بمصر لم يصل بعد إلى **مرحلة** تطبيق الفنون الإنتاجية كثيفة المعرفة في **جميع** مجالات الإنتاج.

٤- **يشير** الباحث إلى أن أكثر الاستثمارات إتاحة لفرص عمل خريجي التعليم الفني، هي تلك الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة، كالزراعة، والتشييد والبناء، والسياحة، والصناعات التحويلية، وخاصة الصناعات النسجية.

٥- يُفضل استقلال التعليم الفني بميزانية منفصلة عن وزارة التربية والتعليم، نظراً لضخامة خريجيه ودورهم في التنمية.

الملحق

جدول رقم(٧/م)

تطور عدد المقيدين بالتعليم الثانوي عام/فني

خلال الفترة «١٩٦١/٦٠_١٩٧٠/٦٩»

السنوات	الثانوي العام		الثانوي الفني		الجملة
	عدد	٪	عدد	٪	
٦١/٦٠	١٣٢١٦١	٦٣,٣	٧٥٥٤٩	٣٦,٤	٢٠٧٧١٠
٦٢/٦١	١٣١٨٨٥	٦٤	٧٤٠٣٧	٣٦	٢٠٥٩٢٢
٦٣/٦٢	١٣٤٠٤٧	٦٢,٧	٧٩٦٣٩	٣٧,٣	٢١٣٦٨٦
٦٤/٦٣	١٤١٢٠٤	٦٣	٨٣٣٧٣	٣٧	٢٢٤٥٧٧
٦٥/٦٤	١٧٤٢٤٦	٦٥,٦	٩١٢٥٢	٣٤,٤	٢٦٥٤٩٨
٦٦/٦٥	٢٠٨٩٩١	٦٧,٤	١٠١٢٠٤	٣٢,٦	٣١٠١٩٥
٦٧/٦٦	٢٣٤٦١٩	٦٦,٢	١١٩٨١٠	٣٣,٨	٣٥٤٤٢٩
٦٨/٦٧	٢٥٩٧٩٢	٦٣	١٥٣٠٩٤	٣٧	٤١٢٨٨٦
٦٩/٦٨	٢٧٦٠٧٥	٥٨,٤	١٩٧٠٥٤	٤١,٦	٤٧٣١٢٩
٧٠/٦٩	٢٩٣١٤٤	٥٤,٨	٢١٤٥٩٠	٤٥,٢	٥٣٤٧٣٤
	متوسط الفترة	٦٣	متوسط الفترة	٣٧	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة

جدول رقم(٨/م)
تطور عدد المقيدين بالتعليم الثانوي عام/فني
خلال الفترة «٧١/٧٠ـ١٩٨٠/٧٩»

السنوات	الثانوي العام		الثانوي الفني		الجملة
	عدد	٪	عدد	٪	عدد
٧١/٧٠	٢٩٨١٧	٥٢,٤	٢٧١٣٣٩	٤٧,٦	٥٦٩٤٥٦
٧٢/٧١	٣١٢٤٨٩	٥٢	٢٨٩٨١٢	٤٨	٦٠٢٣٠١
٧٣/٧٢	٣٢١٨٠٣	٥٢	٢٩٧٣٥٠	٤٨	٦١٩١٥٣
٧٤/٧٣	٣٢٣٦٠٣	٥٠,٤	٣١٩٠٥٠	٤٩,٦	٦٤٢٦٥٣
٧٥/٧٤	٣٤٠٣٢٦	٤٩,٧	٣٤٤٦٢٤	٥٠,٣	٦٨٤٩٥٠
٧٦/٧٥	٣٥٨٣١٩	٤٩	٣٧٤٠٣٦	٥١	٧٣٢٣٥٥
٧٧/٧٦	٣٩٢٨٦١	٤٩,٣	٤٠٣٥٥٠	٥٠,٧	٧٩٦٤١١
٧٨/٧٧	٤١٦٢٠٨	٤٩	٤٣٢١٠٩	٥١	٨٤٨٣١٧
٧٩/٧٨	٤٤٣٠٧٥	٤٧,٧	٤٨٥١٦٩	٥٢,٣	٩٢٨٢٤٤
٨٠/٧٩	٤٦٨٠٥٢	٤٦,٣	٥٤٢٧١٠	٥٣,٧	١٠١٠٧٦٢
	متوسط الفترة	٤٩,٨	متوسط الفترة	٥٠,٢	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول رقم(٩/م)

تطور عدد المقيدين بالتعليم الثانوي عام/فني

خلال الفترة «٨١/٨٠ـ٩٠/٨٩»

السنوات	الثانوي العام		الثانوي الفني		الجمله
	عدد	٪	عدد	٪	
٨١/٨٠	٤٨٥٨٦٧	٤٤	٦٢١٧٦٦	٥٦	١١٠٧٢٣٣
٨٢/٨١	٥٠٧١٥٩	٤٢	٧٠١٩٠١	٥٨	١٢٠٩٠٦٠
٨٣/٨٢	٥١٧٩٩٨	٤١,٤	٧٣٤٦٣١	٥٨,٦	١٢٥٢٦٢٩
٨٤/٨٣	٥٤٢٢٢٧	٤١,٦	٧٥٩٦٦٦	٥٨,٤	١٣٠١٨٩٣
٨٥/٨٤	٥٦٣٧٩٢	٤٤,٥	٧٠٢٨٤٧	٥٥,٥	١٢٦٦٦٣٩
٨٦/٨٥	٥٦٩٣٦٦	٣٩,٤	٨٧٧٣٩٩	٦٠,٦	١٤٤٦٧٥
٨٧/٨٦	٥٧٣٢٤٧	٣٨,٣	٩٢٤٨١١	٦١,٧	١٤٩٨٠٥٨
٨٨/٨٧	٥٦٤٦٧٨	٣٨,٥	٩٠١٢٧١	٦١,٥	١٤٦٥٩٤٩
٨٩/٨٨	٥٥٥٢٤٧	٣٧,٤	٩٢٩١٧٧	٦٢,٦	١٤٨٤٤٢٤
٩٠/٨٩	٤٦٨٠٥٢	٤٦,٣	٥٤٢٧١٠	٥٣,٧	١٠١٠٧٦٢
	متوسط الفترة	٤١,٣	متوسط الفترة	٥٨,٧	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول رقم(١٠/م)
تطور عدد المقيدين بالتعليم الثانوي عام/فني
خلال الفترة «٩٢/٩١-٢٠٠٠/٩٩»

السنوات	الثانوي العام		الثانوي الفني		الجملة
	عدد	٪	عدد	٪	
٩٢/٩١	٥٧٢٠٢٦	٣٤	١١١٠١٨٤	٦٦	١٦٨٢٢١٠
٩٣/٩٢	٧٢٧٦٩٠	٣٣,٢	١٤٦٤٨٣٦	٦٦,٨	٢١٩٢٥٢٦
٩٤/٩٣	٧٦٦٩٤٤	٣٢	١٦٢٧٢٨٨	٦٨	٢٣٩٤٢٣٢
٩٥/٩٤	٨٤٤٣٥٨	٣٢	١٧٩٧٣٠٨	٦٨	٢٦٤١٦٦٦
٩٦/٩٥	٨١٧٣٨٧	٣٣	١٦٧٢٥٨٠	٦٧	٢٤٨٩٩٦٧
٩٧/٩٦	٨٣٠٥٦٢	٣٣,٤	١٦٥٩٠٣٥	٦٦,٦	٢٤٨٩٥٩٧
٩٨/٩٧	٩٠٨٤٩٣	٣٣,٦	١٧٩٣١٢٨	٦٦,٤	٢٧٠١٦٢٦
٩٩/٩٨	٨٦٨٧٠٨	٣٤,٤	١٨٥٢٣٣٢	٦٥,٦	٢٨٢١٠٤٠
٢٠٠٠/٩٩	١٠٣٩٩٥٧	٣٥,٢	١٩١٣٠٢٢	٦٤,٨	٢٩٥٢٩٨٠
	متوسط الفترة	٣٣,٤	متوسط الفترة	٦٦,٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول رقم (١١/ م)
تطور عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي (عام وفني)
خلال الفترة «٢٠٠٠/٢٠٠١ـ٢٠١٠/٢٠١١»

العام	الثانوي العام		الثانوي الفني		الجملة
	عدد	٪	عدد	٪	
٢٠٠١/٢٠٠	١٠٨٧٥٠٣	٣٥	٢٠٥١٤٦٠	٦٥	٣١٣٨٩٦٣
٢٠٠٢/٠١	١١٦٢٨٧٩	٣٥	٢١٤٩٤٠٨	٦٥	٣٣١٢٢٨٧
٢٠٠٣/٠٢	١٢٤٩٧٠٦	٣٦	٢٢١٤١٥٢	٦٤	٣٤٦٣٨٥٨
٢٠٠٤/٠٣	١٢٧٢٦٥٠	٣٧	٢١٩٩٤٨٠	٦٣	٣٤٧٢١٣٠
٢٠٠٥/٠٤	١٢٩٩٢٣٣	٣٨	٢٠٩٠٠٠٨	٦٢	٣٣٨٩٢٤١
٢٠٠٦/٠٥	١٢٣٩١٨٩	٣٨,٥	١٩٨١١٦٢	٦١,٥	٣٢٢٠٣٥١
٢٠٠٧/٠٦	١١٧٣٨١١	٣٩,٥	١٧٩٣٦٠٩	٦٠,٥	٢٩٦٧٤٢٠
٢٠٠٨/٠٧	٧٨٤٦٥٣	٣٧	١٣٦١٦٢٩	٦٣	٢١٤٦٢٨٢
٢٠٠٩/٠٨	٧٩٧٧١١	٣٩	١٢٥٢٤٣١	٦١	٢٠٥٠١٤٢
٢٠١٠/٠٩	٨٦٢١٤٧	٤١	١٢٦٠٧٩٣	٥٩	٢١٢٢٩٤٠
٢٠١١/١٠	٧٢٣٢٣٥	٣١	١٦٠٧١٢٥	٦٩	٢٣٣٠٣٦٠
	متوسط الفترة	٣٧	متوسط الفترة	٦٣	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.